جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد الواحد والتسعين/ السنة الثانية والخمسون

جمادى الثانية – ١٤٤٤هـ / كانون الأوَّل ٢٠٢٢/١٢/٢٩م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل:

radab.mosuljournals@gmail.com

URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانيَّة

باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد الواحد والتسعين السنة: الثانية والخمسون/ جمادى الثانية – ١٤٤٤هـ / كانون الأوَّل ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب (علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق

الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي (اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

الأُستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

الأُستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة (اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن

الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني (التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق

الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار (التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية

الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد (الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر

الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو (اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا

الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة

الأُستاذ الدكتور كلود فينثز (اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا

الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز (الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة

الأُستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم (الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوّم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أحمـــــد محمود – مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعـــــــة:

مترجم.إيمان جرجيس أمين – إدارة المتابعـــــة

مترجم.نجلاء أحمد حسين – إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
صور إضافة الظرف (مع) إلى ضمير المُخاطب ودلالاتها في القرآن الكريم أحمد عبدالستار فاضل و فراس عبدالعزيز عبدالقادر	30-1
الآخر محاربًا في شعر ابن الدَّهان الموصليّ (ت581هـ) عجيل مد الله أَحمد و مقداد خليل قاسم	80 -31
الطَّيفُ في شعرِ ابنِ نُباتةَ المَصريّ فارس ياسين محمد الحمداني	102 -81
اعتراضات نُقْرَه كار (ت776هـ) الصرفيَّة في شرح شافية ابن الحاجب (646هـ) هلال علي محمود	132 -103
الشخصية الإشكالية ومستويات وعيها في عالم (متاهات) برهان شاوي الروائي نورا وريا عزالدين و شادان جميل عباس	172 -133
الزمن السّردي في قصص جابر خليفة جابر يونس جاسم محمد سالم و بسام خلف سليمان	198 -173
الصورة المشهديَّة: الثابتة والمتحرِّكة في شعر حسب الشيخ جعفر ملكة عصام ياسين	219 -199
التوكيد بوصفه عارضًا نحويًّا في الحديث النبوي الشريف حديث: "إِنَّما الأَعمالُ بالنيَّات" أُنموذجًا مصعب إسماعيل عمر و ثامر عبدالجبّار نصيّف	244 -220
أَنماطُ الحالِ ودلالاتُها في معلَّقةِ طرفة بن العبد إسماعيل حميد حمد أَمين و مظفر الدين عثمان حمد صالح	265 -245
دلالة الأَفعال المقيَّدة بحرف الجر في قصيدة مديح الظل العالي لمحمود درويش إسراء غانم أَحمد	301 -266
الارتداد الزمني في رواية ظلال الوأد لـ(منيرة السبيعي) سروى صباح رجب	329 -302
تنوع الدلالات في نماذج مختارة من شعر الهذليين أَحمد يعقوب الجبوري	352 -330
ميميَّة حسَّان بن ثابت ألم تسأل الدار "دراسة تحليليَّة نقديَّة" وضَّاح حسن خضر حسن	372 -353
الصورة بوصفها إدانة للواقع في رواية (العراق سينما) لأَحمد إبراهيم السعد ليث طالب ذنون	386 -373
المعرب على أَكثر من ثلاثة أَوجه من المصدر المعرفة المنصوب المحذوف فعله في كتاب الدر المصون للسمين الحلبي شذى محمد مصطفى رشيد	405 -387
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
العلاقات الاقتصاديَّة التركيَّة الليبيَّة 1989-2011م صبا طلال عمر طلال و محمد علي محمد عفين	420 -406
مُعلِّمو السلاطين العثمانيين الشيخ آق شمس الدين أُنموذجًا (1389-1459م) دراسة تاريخيَّة أَمين غانم محمد و عماد عبدالعزيز يوسف	455 -421
انتفاضة علي باشا جان بولاد في ولاية حلب 1605-1607م أَحمد محمد نوري أَحمد العالم	489 -456
كتابُ "تاريخ مدينة السلام" ومؤلِّفه الخطيب البغدادي حميدي خضير جمعة	508 -490

بحوث علم الاجتماع	
منظمات المجتمع المدني ودورها في الاستقرار السياسي دراسة تحليليَّة في علم الاجتماع السياسي إيمان حماديّ رجب و حسن راشد جاسم	509 - 535
عزوف التلاميذ والطلبة عن التسجيل للدراسة التركمانيَّة في محافظة نينوى (الأَسباب- النتائج- الحلول) عدنان حازم عبد أَحمد	536- 570
بحوث الفلسفة	
فلسفة أَفلاطون على نظريَّة الفارابي السياسيَّة (دراسة تحليليَّة مقارنة) ليلى يونس صالح	571- 601
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
خصائص النبي (ﷺ) في الآيتين (157_158) من سورة الأَعراف -دراسة تحليليَّة تفسيريَّة- نغم قاسم أحمد الأَرمني و رائد سالم شريف	602- 621
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
المكتبة العامة المركزية في الموصل: دراسة في واقعها ومقترحات تطويرها وسن سامي سعدالله	622- 649
بناء نظام خبير لتصنيف الرسائل والأَطاريح الجامعيَّة باستخدام خوارزميَّة (Naïve Bayes): دراسة تجريبيَّة إيناس جاسم هادي	650- 689
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
اتجاه طلبة الجامعة نحو التعليم الإلكتروني وعلاقته بالتنظيم الذاتي الأَكاديمي عدي نعمت بطرس عجاج	690- 737
صعوبات تدريس مادة الفيزياء في المرحلة الثانوية من وجهة نظر مدرسي الفيزياء في مدينة الموصل طارق موفق سحري	738- 776
بحوث القانون	
أثر حالة الضرورة لارتكاب الجريمة في المسؤولية في الشريعة الإسلاميَّة والقانون العراقي شيروان عمر رسول و عادل عبدالله حمد	777-817

CC BY

التوكيد بوصفه عارضًا نحويًّا في الحديث النبوي الشريف

حديث: "إِنَّما الأَعمالُ بالنيَّات" أُنموذجًا

مصعب إسماعيل عمر * و ثامر عبدالجبّار نصيّف **

تأريخ التقديم: 2022/6/10 تأريخ القبول: 2022/6/23

المستخلص:

تطرّق البحث في سياق حديثه عن التوكيد- بوصفه إِحدى العوارض المهمّة التي تطرأ على الجملة العربية- إلى الحديث عن الأداة "إنّما", وهي المحور الذي يدور عليه البحث من جهة ماهيتها, ووظيفتها في الجملة العربية, في إِطار التراث اللغوي العربي، تمهيدًا للإفادة من ذلك في تحليل النصّ الحديثي.

في حين بسط البحث الكلام على هذه الأداة عند شرّاح الحديث في سياق شرحهم حديث النبي ﷺ المشهور: ((إنّما الأعمال بالنيّات))، الذي صُدِّرت به جملته.

وتوصّل البحث إلى نتائج عدّة, لعلّ من أهمّها من الوجهة اللغوية ممّا له صلة بصلب بحثنا، حصر المسند إليه بالمسند بتأثير الأداة "إنَّما" التي تفيد الحصر فوق تحقيقها معنى التوكيد, وأنّ (أل) في (الأعمال) أُريد بها المعهود الذهني بقرينة السياق وهي الأعمال الشرعية, لا مطلق الأعمال كأعمال القلوب مثلًا, لتعذّر حصول ذلك.

وممّا له صلة بعملنا، ذلك الخلاف الحاصل بين العلماء في حقيقة (الباء) في قوله عليه الصلاة والسّلام: (بالنيّات), فمنهم مَن عدّها للاستعانة, أو المصاحبة, أو السببية. في حين رجّح البحث المعنى الأصلي للباء الذي أقرّه سيبويه في كتابه, ألَا وهو (الإلصاق) الذي يستغرق بطبيعته سائر المعاني الأُخرى.

ومن تلك النتائج أيضا, أنّ تكرار الأداة "إنّما" في جملة: (وإنّما لكلِّ امرئٍ ما نوى) اشتمل على فوائدَ نفيسة جمّة, ومنها توكيدها معنى الجملة الأولى, فوق

* طالب ماجستير/قسم اللغة العربيَّة/ كلية الآداب/جامعة الموصل.

** مدرس/ قسم اللغة العربيَّة/ كلية الآداب/جامعة الموصل.

توكيدها الجملة الثانية نفسها. وثَمّة فوائد كثيرة لهذا التكرار مذكورة في مظانّها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: بحث، أَصل، لصق.

عَنْ عُمَرَ ﷺ، **قال**: **سَمِعْتُ رَسولَ اللَّه** ﷺ **يقول** ((**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّات، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّه وَرَسُوله، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّه وَرَسُوله، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْه**))[1].

عَدَّ العلماء هذا الحديث في مقدمة أحاديث أربعة جمعت أصول الدين, وعليها مداره[2]. ومن العلماء مَن عَدّه أنّه يشتمل على (ثلث العلم)[3]. وحكى البغوي (ت 516ه) عن أبي عبيد الهروي (ت 224ه) قوله: ''جمع النبي ﷺ جميع أمر الدنيا في كلمة "إنّما الأعمال" ''[4] والحديث يطول في عرض أقوال العلماء في بيان عظمة هذا الحديث الشريف وعلوّ شأنه, ولكننا نكتفي بما ذكرناه.

الشاهد في هذا الحديث النبوي الشريف في نطاق عملنا ههنا وهو أسلوب التوكيد، هو قوله ﷺ : (إنّما الأعمال بالنيّات)، إذ وردت الجملة الاسمية (الأعمال بالنيّات) مؤكَّدةً بـــالأداة (إنّما). وهذه الجملة معدولة عن أصلها الافتراضي لغرض أراده المتكلم, وهو دفع الشك والتردد, وتقرير المعنى المراد تثبيته عند المتلقّي, ولمزيد توضيح ندرج المخطط الآتي:

---

(1) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي, تحـــ: عبـــده علي كوشك, رقم الحديث (1) 49/1. وينظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث, , محمد السعيد بن بسيوني زغلول: 513/3.

(2) جامع العلوم والحكم 51/1-52

(3) شرح الأربعين النووية, ابن دقيق العيد, ط 1, 1366ه , مطبعة الاستقامة بالقاهرة: 8, ويُنظر: الأشباه والنظائر في الفقه, للسيوطي, إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز 17/1.

(4) شرح السنة, للبغوي, تحـــ: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش, ط 2، ١٤٠٣هـــ , المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت 218/1.

الجملة المعدولة: (إنّما الأعمال بالنيّات) = جملة خبرية مؤكَّدة

أداة الحصر (العارض النحوي) + المبتدأ + شبه جملة (جار ومجرور)

الجملة الأصل: (الأعمال بالنيّات) = جملة خبرية اعتيادية

المبتدأ + شبه جملة (جار ومجرور)

وقد أسهب علماء العربية في مؤلَّفاتهم في تبيان حقيقة الأداة "إنّما"، سواءٌ من جهة كينونتها، أم من جهة وظيفتها الدلالية في الجملة العربية.

فأمّا من جهة كينونتها، فمذهب السواد الأعظم من جمهور نحاة العربية، هو أنها أداة مركّبة من "إنّ" التي تفيد التوكيد وزيدت عليها "ما" التي كفّتها عن عملها النصب في الاسم الذي تدخل عليه[1]، ولم يُنقل عن أحدهم خلاف في ذلك، على الرغم من سعة بحثنا، وشدّة تمحيصنا فيما بين أيدينا من تراث نحاة العربية[2]. ولكنّ النحاة اختلفوا في تحديد حقيقة "ما" هذه، فمنهم من يرى أنّها (كافّة) لـ "إنّ" عن عملها

---

(1) يُنظر: شرح الرضي على الكافية, للرضي الأستراباذي, تحـ: د. يوسف حسن عمر, ط 2, 1996م, منشورات جامعة بنغازي 435/4، وارتشاف الضرب من لسان العرب, أبي حيان الأندلسي, تحـ: رجب عثمان محمد, ط1، ١٤١٨هـ, مكتبة الخانجي بالقاهر 3/ 1284, وشرح التصريح على التوضيح, خالد الأزهري, تحـ: محمد باسل عيون السود, ط 2, 1427ه, دار الكتب العلمية 316/1.

(2) جزم الدكتور خليل عمايرة ببساطة الأداة "إنّما"، وعدم تركيبها مخالفًا في ذلك رأي جمهور النحاة, إذ يقول: ''ونحن نرى إنّ هذه الأداة أداة واحدة وليس مكونة من (إنّ + ما), فهي وحدة لغوية تفيد درجة من التوكيد تزيد على درجة التوكيد في "إنّ" وحدها''، ورأى أنهم بذلك –حسب قوله– متأثّرون بنظرية العامل، إذ يقول: ''إنّ الذي دفع النحاة إلى القول بأنّها –أي: إنّما– من: "إنّ" + "ما"، والقول بالعمل والعامل، فـ "إنّ" عندهم تدخل على المبتدأ فتنصبه، ولكنّهم نظروا إلى الجملة الاسمية بعد أن دخلت عليها "إنّما"، فوجدوا أنّ المبتدأ على ما هو عليه (في حالة الرفع). ووجدوا أنّها تدخل على الفعل، فقالوا: كافّة ومكفوفة متابَعة لنظرية العمل والعامل''. يُنظر: في التحليل اللغوي منهج وصفيّ تحليلي, د. خليل أحمد عمايرة, ط 1, 1407ه, مكتبة المنار, الزرقاء: 234

فتغيّر الإعراب بدخولها عليها[1]. ومنهم مَن يرى أنّها زائدة للتوكيد[2]، ومنهم مَن يرى أنّها نافية [3]، إذ ''زعم جمع من الأصوليين والبيانيين'' ذلك[4].

فالذين رأوا أنّها كافّة نظروا إلى الاسم الواقع بعدها، فوجدوا أنّ حركته لم تتغيّر، فقالوا: إنّ (ما) كافّة عن العمل. والذين رأوا أنّها زائدة نظروا إلى بعض الأمثلة التي ورد فيها الاسم بعدها منصوبًا. والذين رأوا أنّها نافية، فقد رُدّ عليهم أنّه لا يُمكن اجتماع حرفين أحدهما للإثبات والآخر للنفي[5].

ومهما يكن من خلاف بين النحاة بشأن "ما" المتصلة بـــ "إنَّ"، فإنّهم لا يُنكرون أنّها تفيد "الحصر" بل إنّ ذلك هو الرأي السائد المشهور عندهم، وأنه يُؤتى بها لزيادة التوكيد[6].

ومن المعلوم أنّ دخول "ما" الزائدة على "إنّ"، تكفّها عن العمل وتُخرِجها من التخصّص بالدخول على الجملة الاسمية، إلى تهيئتها الدخول على الجملة الفعلية[7].

---

(1) حروف المعاني, للزجاجي, تحـــ: د. علي توفيق الحمد, ط 2, 1406ه, مؤسسة الرســـالة: 54، ومغني اللبيب, لابن هشام, تحـــ: د. مازن المبارك- محمد علي حمد الله, ط 1, 1419ه, دار الفكر : 302.

(2) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, أبي العرفان الصبان, تحـــ: طه عبـــد الرؤف سعد, المكتبة التوفيقية 443/1

(3) مغني اللبيب: 303

(4) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب, تاج الدين السبكي, تحـــ: الشيخ علي محمد معوّض-الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, ط1, 1419ه, عالم الكتب 16/4.

(5) يُنظر: مغني اللبيب: 304-305

(6) الجنى الداني، للمرادي, تحـــ: طه محسن, 1974م-1975م, ساعدت جامعة بغداد على نشـــره, مؤسسة الكتب: 380-381، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال السيوطي, تحـــ: د. عبد العال سالم مكرم, 1413ه, مؤسسة الرسالة, 192/2، وحاشية الصـــبّان علـــى شـــرح الأشـــموني 443/1

(7) يُنظر: الأزهية في علم الحروف، للهروي, تحـــ: عبد المعين الملوحي, ط 2, 1413ه, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 88، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي 1284/3.

وأمّا من جهة الدلالة النحوية لـــــ "إنّما"، فإنّ النحاة على وفق ما ذهبوا إليه، لم يزيدوا على كوْن "ما" في "إنّما"، كفّت "إنّ" عن عملها، بَيْد أنّ الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ)، أخذ على النحاة وقوفهم عند هذا الحدّ، ورأى أن هذه الإضافة لم تأتِ عبثًا، بل جاءت لتُنتج دلالات جديدة تتجاوز الشكل اللفظي، إذ يقول: ''وأمر آخر، وهو ليس ببعيد: أنْ يظنّ الظانّ أنّه ليس في انضمام "ما" إلى "إنّ" فائدة أكثر من أنّها تبطل عملها، حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافّة، ومكانها ها هنا يُزيل هذا الظنّ ويُبطله''[1].

ولا يُقال إنّ (الحصر)، لا يبحثه النحاة بحجة أنه مبحث بلاغي، إذ من المسلّم به أنّ "الحصر" الذي يُقابله "القصر" من المباحث البلاغية في علم المعاني، الذي يقوم في أساسه على معالجة المسائل النحوية التي تعرض في التركيب اللغوي للكلام، ومن هنا برزت الحاجة إلى ضمّ (علم المعاني) إلى علم (النحو العربي)، عند نخبة غير قليلة من الدارسين في القديم والحديث[2]. ذلك أنّ (علم المعاني) الذي استخرجه عبد القاهر الجرجاني واستنبطه، يدرس الجانب المتعلّق بالمعنى الوظيفي للجملة العربية، وأنه بهذه المثابة يعتبر مكمِّلا للنحو العربي الذي يدرس وظائف المفردات في الجملة"، كالإسناد، والإفادة، والإعراب[3].

والحقّ أنّ "ما" عندما تلحق "إنّ" وتكفّها عن العمل، تؤدّي دلالات معنوية، لم تكن لها قبل دخول "ما" عليها. ومن أبرز تلك الدلالات إفادتها الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور، دون غيره، فلو استمع أحدٌ –مثلًا– إلى عددٍ من المتكلّمين في قضية ما، ثمّ توجّهَ إلى أحدهم، وقال له: إنّما الصادق أنتَ، فقد حصر الصّدق فيه دون سواه من المتكلّمين، والمستمع خبير بأنّه لولا اتصال "ما" بـــــ "إنّ"، لما تحصّل له هذا المعنى.

---

(1) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تحـــ: محمود محمد شاكر, ط 5, 2004م, مكتبة الخانجي: 354.

(2) اللغة العربية: معناها ومبناها، د. تمام حسّان, 1994م, دار الثقافة: 18.

(3) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين, 1998م, دار غريب, القاهرة: 114

ومن دلالات "إنّما" إفادة "التقليل من الشأن" ضمن سياق معيّن، بحسب حال المخاطب، فلو أنّ شاعرًا أخذ يخوض في أمور كثيرة غير الشعر، فلم يُحسن عرضها، فقيل له: إنّما أنت شاعرٌ، فهذا تقليل من شأنه، من حيث إنّه لا يُحسن من الأمور إلا قول الشعر. وفي هذا يقول ابن يعيش: ''... ومعناها التقليل، فإذا قلتَ: إنّما زيدٌ بزّازٌ، فأنتَ تقلِّل أمره، وذلك أنّكَ تسلبه ما يُدَّعى عليه غير البزِّ، ولذلك قال سيبويه: إنّما سرتُ حتّى أدخلها: أنّكَ تقلِّل. وذلك أنّ "إنّما" زادت "إنَّ" تأكيدًا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصر''[1]. وهو المعنى ذاته الذي أشار إليه ابن السرّاج (ت316هـ)، بقوله: ''والفرق بين "إنّ" و "إنّما" في المعنى، أنّ "إنّما" تجيء لتحقير الخبر''[2].

ومثل ذلك إذا سمعتَ أحدهم يزعم أنّه يُساعد المحتاجين، ويبذل الأموال، فتقول له: إنّما أعطيتَ درهمًا. فأنتَ بذلك تحتقر ما صنع، ولا تعدّه شيئًا، وهكذا.

ومن دلالات "إنّما" إفادتها الاقتصاد والتقليل، ولكن ليس على سبيل التحقير وتهوين الشأن، بل على سبيل التخفيف على المخاطب، وعدم تحميله تبعات الأمور كلّها. يقول ابن جني (ت392ه): ''ومعلوم أنّ "إنّما موضوعة للاقتصاد والتقليل''[3]. مثال ذلك: أنْ يُكلّف شخصٌ بعمل فيستشعر عظمته، ويَخشى عواقبه، فتهوّن عليه الأمر، قائلًا له: إنّما أنت مأمور. أي أنّك لا تتحمّل عواقبه، ولا تبعاته، بل يتحمّل ذلك الذي أمركَ به.

---

(1) شرح المفصّل، لابن يعيش، تحـ: د. إميل يعقوب، ط 1، 1422ه، دار الكتب العلمية 522/4، ويُنظر: الكتاب، سيبويه، تحـ: د. عبدالسلام هارون، ط 3، 1408ه- 1988م، مكتبة الخانجي 22/3 وعبارة سيبويه فيه: ''وتقول: إنّما سرتُ حتى أدخلها، إذا كنتَ محتقرًا لسيركَ الذي أدّى إلى الدخول''.

(2) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرّاج، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة 234/1.

(3) المحتسب: في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، تحـ: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ود. عبدالحليم النجار، ط 2، 1406ه، دار سزكين 168/1

ومن دلالات "إنّما" أنّها تدخل على خبر، لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحّته، بل لينبّهه على أمر يجب أنْ يقوم به، وذلك أنّ من استعمال "إنّ" أنّها تدخل في جواب عن سؤال، إذ يقول عبدالقاهر الجرجاني: ''فقولهم: عبدالله قائمٌ، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبدالله قائمٌ، جوابٌ عن سؤال سائل. وقوله: إنّ عبدالله لقائم، جوابٌ عن إنكار منكر قيامَه. فقد تكرّرت الألفاظ؛ لتكرّر المعاني''[1].

فـــ "إنّ" إذًا تدخل على كلام يجهله المخاطب، وعندما تضامّ إليها "ما" ليصيرا (إنّما)، يكون من استعمالها أنّها تدخل على كلام لا يجهله المخاطب. ويوضّح ذلك الجرجاني بقوله: ''اعلم أن موضوع "إنما" على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته، أو لما ينزّل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنّك تقول للرجل: (إنّما هو أخوك) و (إنما هو صاحبك القديم). لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلّا أنك تريد أن تنبّهه للذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصاحب''[2].

ومثل ذلك عندما تخاطب أبًا غاضبًا على ابنه، فتقول له: إنّما أنت أبٌ، فليس قصدك أنْ تُعلمه أنّه أبٌ، وأنّه كان يجهل ذلك، بل بقولك هذا تستثير فيه عطف الأب وحنانه، وحلمه على أبنائه. ومثل هذا قول المتنبّي يُخاطب كافورًا:

إنَّما أنتَ وَالدٌ والأبُ القَا ... طِعُ أحنَى من قَاطِعِ الأولاَدِ[3]

يقول عبدالقاهر الجرجاني، معلّقًا على هذا البيت: ''لم يُرِد أن يعلّم كافورا أنه والد، ولا ذاك ممّا يحتاج كافور فيه إلى الإعلام، ولكنه أراد أنْ يذكّره منه بالأمر المعلوم؛ ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد''[4].

ومن دلالات "إنّما" أنّها تُفيد التعريض في الكلام دون المباشرة فيه، إذ يقول عبدالقاهر الجرجاني: ''ثم اعلم أنك إذا استقريتَ وجدتها –أي إنّما– وجدتها أقوى ما تكون، وأعلق ما ترى بالقلب، إذا كان لا يُراد بالكلام بعدها نفس معناها، ولكن

(1) دلائل الإعجاز: 315

(2) دلائل الإعجاز: 330

(3) ديوان المتنبي, تح د. عبدالوهاب عزام: 462.

(4) دلائل الإعجاز: 330.

التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة الرعد: 19, سورة الزمر: 9]، أنْ يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذمّ الكفّار، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكّروا، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب"[1].

ومن فوائد "إنّما" أنّ فيها اختصارًا وإيجازًا في الكلام، فقولك: إنّما جاءني خالدٌ، أفاد إثبات المجيء لخالدٍ، ونفيه عن غيره من النّاس، ومعنى هذه العبارة يساوي معنى قولك: جاءني خالدٌ، لا بكرٌ ولا أحدٌ سواه. ويبدو جليًّا أنّ العبارة الأولى أشدُّ اختصارًا، وأوجز قولًا.

بعد أن فرغنا من عرْض آراء نحاة العربية في الأداة "إنّما" تركيبًا ودلالةً، نخلص إلى عرْض آراء شرّاح الحديث النبوي الشريف رحمهم الله تعالى فيها من خلال شرحهم الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه في مؤلّفاتهم.

فمن خلال مسحنا البحثي لأبرز شروح الحديث النبوي، نجد أنّ السواد الأعظم منهم يذهب إلى أنّ (إنّما) ها هنا مركّبة من "إنّ" التي تُفيد إثبات الحكم للشيء المذكور في الكلام، و "ما" التي تُفيد نفيه عمّا عداه، فضلًا عن إفادتها معنى (الحصر)[2]. وهو رأي صاحبنا ابن رجب الحنبلي في كتابه (جامع العلوم والحكم) الذي نحن بصدد دراسة الأحاديث النبوية التي وردت في هذا الكتاب[1].

---

(1) دلائل الإعجاز: 354.

(2) يُنظر: الميسّر في شرح مصابيح السنّة للتوربشتي, تحـــ: د. عبـد الحميـد هنـداوي, ط 2, 1429ه, مكتبة نزار مصطفى الباز 26/1، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج, للنووي, تحـــ: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد, د ط, 1447 ه, دار ابن الهيثم, القاهرة 534/6، وشرح الأربعـين النّووية لابن دقيق العيد: 8، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري, شمس الـدين الكرمـاني, ط2, ١٤٠١هـ , دار إحياء التراث العربي 20/1، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح, لابن الملقّـن, تحـــ: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث 170/2، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري, بـدر الدين العيني, ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمـد عمـر, ط 1, 1421ه, دار الكتـب العلميـة

وذهب بعضهم إلى أنها مركّبة من "إنّ" التي تفيد التوكيد، و "ما" الكافّة الزائدة، خلافًا لمَن زعم أنّها "ما" النافية[2]. ومن العلماء مَنْ ذهب إلى القول بتركيبها، بَيْدَ أنّ هذا التركيب قوامه "إنّ" التي تُفيد التوكيد، كما أن "ما" هي للتأكيد كذلك، فهو حينئذٍ تركيبٌ يضمّ توكيدين في آنٍ واحد[3].

في حين ذهب بعضهم إلى أنّها بسيطة، على الرغم من تركّبها في بادئ أمرها من "إنّ" التي تُفيد الإثبات، و "ما" التي تُفيد النفي، بَيْدَ أنّهما بعد تركيبهما لم يبقيا على أصلهما، بل أفادا شيئًا آخر تمامًا، هو (الحصر)[4].

ونخلص من هذه الأقوال، إلى أنّ العلماء من شُرّاح الحديث النبوي الشريف، قد اتّفقت أقوالهم على أنّ الأداة "إنّما" تدلّ على "الحصر"، بَيْدَ أنّهم اختلفوا من حيثُ تركيبها، أو بساطتها. إذ ذهب جمهور العلماء إلى أنّها مركّبة. وأصحاب هذا الرأي اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال، فأغلبهم ذهبوا إلى أنّها مركّبة من "إنّ" المؤكِّدة و "ما" النافية، وتشبه إلى حدٍّ كبير تركيب "ما" مع "إلّا"[5]، أي: ما الأعمال إلا بالنيّات.

56/1، والفتح المبين بشرح الأربعين, لابن حجر الهيتمي, ط 1, ١٤٢٨هـ , دار المنهاج, جدة: 121، فيض القدير, للمنّاوي, ط 2, 1391ه, دار المعرفة 30/1، وكوثر المعاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَارِي, الشنقيطي, ط 1, 1408ه, دار البشير 132/1.

(1) جامع العلوم والحكم: 53/1.

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري, للقسطلاني تحـ: محمد عبد العزيز الخالدي, ط 2, 2009م, دار الكتب العلمية 75/1.

(3) منتهى الآمال في شرح حديث "إنّما الأعمال"، لجلال الدين السيوطي, تحـ: أبي عبدالرحمن محمد عطية, ط 1, 1419ه, دار ابن حزم: 68.

(4) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين، نجم الدين الطوفي, تحـ: أحمد حَاج محمّد عثمان, ط 1, ١٤١٩هـ, : مؤسسة الريان (بيروت)، المكتَبة المكيّة (مكّة): 29-30، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني, حقَّق عدَّة اجزاءٍ منها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز, ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه, ط 3, مكتبة دار السلام, الرياض. مكتبة دار الفيحاء, دمشق 16/1-17.

(5) هذا هو رأي أبي علي الفارسي. يُنظر ذلك في كتابه: المسائل الشيرازيات, تحـ: د. حسن بن محمود هنداوي 253/1. وقد نقل الإمام عبدالقاهر الجرجاني قول أبي علي هذا، ووافقه عليه. يُنظر: دلائل الإعجاز: 328. وهنا مسألة ينبغي التنبيه عليها، وهي أنّ الإمام عبدالقاهر الجرجاني، على

في حين يرى أصحاب المذهب الثاني أنّها مركّبة من "إنّ" المؤكّدة، و "ما" الكافّة الزائدة، خلافًا لمن زعم أنّها "ما" النافية. وأمّا الفريق الثالث فذهبوا إلى أنّها (إنّما) بجزأيها التي تضمّ مؤكّدين.

وأمّا الفريق الرابع، فخالفوا الجمهور، إذ انفردوا بالقول ببساطتها، فنظروا إلى أنّها أداة قائمة برأسها، بصرف النظر عن أصل وضعها، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا.

إلّا أن الذي نلحظه من الوجهة النحوية التركيبية أنّهم متّفقون على إبطال عملها النحوي، ولا سيّما عند الجمهور الذين قالوا بتركيبها، ونعني بذلك إبطال عمل الأداة "إنّ" من نصبها الاسم، ورفعها الخبر؛ وذلك بتأثير ضميمتها "ما"، بوصفه الأسلوب الشائع في استعمالها في الكلام العربي الفصيح، الذي تأتي في طليعته نصوص الكتاب العزيز، ثمّ نصوص الحديث النبوي الشريف التي نحن بصدد دراستها.

على أنّنا نشير هنا إلى مسألة على جانبٍ من الأهمّية، ألا وهي مسألة "الحصر" المستفاد من جراء دخول "إنّما" في التركيب النحوي، أهو مستفاد من الأداة نفسها، أو من السياق الذي وردت فيه الأداة، بوصفه أحد مبادئ الانسجام النصّي؟ والجواب على ذلك، أنّ ثمّة خلاف وقع بين العلماء في هذه المسألة، وللعلماء فيها قولان:

الرغم من قوله بهذا الرأي بيد أنّه يُنكر أنْ يكون تركيب (ما)، مع "إلا" مساويًا في دلالته تركيب "إنّ" مع "ما"، كما ذهب إلى ذلك الفارسي، على اعتبار أنّ "إنّما" وإن كانت تتضمّن معنيي النفي والاستثناء كما في تركيب: "ما" و "إلا"، إلا أنّها لا تقع بعدها نكرة أبدًا، بخلاف "ما" مع "إلا"، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: 62] [سورة ص: 65]، كما مثّل بذلك عبدالقاهر الجرجاني نفسه في كتابه. دلائل الإعجاز 329. ويُنظر: مختصر المعاني، شرح تلخيص المفتاح، لسعدالدين التفتازاني، تحـ: ماهر محمد عدنان: 169، وشرح دلائل الإعجاز، د. محمد إبراهيم شادي, ط 2, 1434ه-2013م, دار اليقين: 418-419.

الأول: يرى أنّ "الحصر" حاصل بالأداة "إنّما" ذاتها، وهو مذهب غير واحد من النحاة، كالزمخشري[1]، وابن مالك[2]. وفريق من الأصوليين كبهاء الدين السبكي[3]، والقرافي[4].

الثاني: يرى أنّ "الحصر" مستفاد من سياق الكلام، وليس من الأداة "إنّما". وهو مذهب غير واحد من العلماء، كابن فارس (ت395هـ)[5]، وابن عطية (ت542هـ)[6]، وسيف الدين الآمدي (ت631هـ)[7]، وأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)[8]، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ)[9]، وغيرهم.

ومن المسائل المتعلّقة بـ "إنّما" في دراستنا ها هنا، ما يتعلّق بدلالتها على الحصر، من جهة منطوقها، أو مفهومها.

---

(1) يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, الزمخشري, تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, والشيخ علي محمد عوض, ط 1, 1418ه, مكتبة العنبكي 170/4.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية, ابن مالك, تحـ: د. عبدالمنعم أحمد هريدي, ط 1, 1402ه, دار المأمون للتراث 370/1.

(3) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح, بهاء الدين السبكي, تحـ عبد الحميد هنداوي, , ط 1, 1423ه, المكتبة العصرية 1/ 402-403.

(4) يُنظر: شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول, شهاب الدين القرافي, 1424ه, دار الفكر: 51.

(5) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, أحمد بن فارس, علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج, ط 1, 1418ه, دار الكتب العلمية: 94.

(6) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, ابن عطية الأندلسي, دار ابن حزم 152/1.

(7) يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام, سيف الدين الآمدي, علّق عليه: الشيخ عبد الرزاق عفيفي, ط 2, 1402ه, المكتب الإسلامي، دمشق 97/3.

(8) يُنظر: البحر المحيط, أبي حيان الأندلسي, تحـ الشيخ عادل أحمد, والشيخ علي محمد عوض, ط 1, 1413ه, دار الكتب العلمية 191/1.

(9) يُنظر: مغني اللبيب: 304.

والحقيقة أنّ ثمّة خلاف بين علماء أصول الفقه في هذه المسألة[1]، حكاه الشوكاني(ت1250هـ)، إذ يقول: ''وبكونه منطوقا –أي الحصر– جزم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في "الملخص"، ورجحه القرافي في "القواعد". وذهب الجُمهور إلى أنه من قبيل المفهوم، وهو الراجح، والعمل به معلوم من لغة العرب، ولم يأت مَن لم يعمل به بحجة مقبولة''[2]، واصفًا مذهب الجمهور بأنّه الحقّ ''وأنّه معمولٌ به كما يقتضيه لسان العرب''[3].

بعد هذا الجولة الواسعة في الكلام على الأداة "إنّما" عند علماء العربية من جوانبها المختلفة تركيبًا ودلالة، نخلص إلى القول إنّ هذه الأداة تؤدّي دلالات معنوية غاية في الخطورة في الجملة العربية، ولا أدلّ على ذلك من هذا الكلام المستفيض الواسع النطاق عليها الذي يجده المُطالع في التراث اللغوي العربي من جوانب كثيرة تخرج عن حدّ الحصر، سواء عند علماء اللغة والنحو والبلاغة، أم عند غيرهم من علماء أصول الفقه، والحديث، والمنطق، والتفسير وغيرهم.

---

(1) تتردّد عبارة عند علماء أصول الفقه، وشُرّاح الحديث النبوي في كتبهم بشأن الأداة "إنّما" في هذه هذه المسألة، مفادها "...ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنّه بالمفهوم". يُنظر مثلًا: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقّن 170/2، وفتح الباري, لابن حجر العسقلاني 16/1، والإبهاج في شرح المنهاج لعلي السبكي, تحـ د. احمد جمال الزمزمي, ود. نور الدين عبد الجبار صغيري 913/2 ، ونهاية السول في شرح منهاج الوصول، لجمال الدين الأسنوي: 145. من حيث تردّد دلالة "إنّما" بين الحصر بالمنطوق أو بالمفهوم، وأنّ رأي الإمام هو دلالة هذه الأداة على هذا المعنى بالمفهوم ليس إلّا. نقول: إنّ المقصود بالإمام ها هنا، هو الإمام فخر الدين الرازي (ت606هـ)، بوصفه إمام الأصوليين، الذي يُعدّ مرجعًا لهم في هذا العلم النفيس, بحيث إذا أُطلقت كلمة "الإمام" في هذا السياق، فلا يُراد بها إلا فخر الدين الرازي. وقد ضمّن آراءَه كتابَه المهمّ في هذا الباب، المسمّى: "المحصول في علم أصول الفقه". بَيْد أنّنا نشير هنا إلى أنّ هذا الرأي ذكره الإمام الفخر الرازي في تفسيره عند حديثه على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[سورة المائدة: ٥٥].

(2) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الشوكاني, تحـ: أبي حفص سامي بن العربي الأثري, ط 1, 1421ه, دار الفضيلة 778/2–779.

(3) المصدر نفسه 779/2.

وقدْر تعلّق الأمر بدراستنا، نقول: إنّ الأداة (إنّما) في الحديث الشريف –الذي نحن بصدد دراسته– أكّدت الجملة الاسمية التي دخلت عليها، وهي قول النبيّ ﷺ: ((الأعمالُ بالنيات)). فواضحٌ هنا أنّ الأداة "إنّ" في هذه الجملة أثّرت دلاليًّا، ولم تؤثّر إعرابيًّا، بمعنى أنّ لها عملًا وظيفيًّا دلاليًّا، وهو تأكيد المعنى الذي تضمّنته هذه الجملة، إلا أنّها فارقت عملها الإعرابي، من رفعها الاسم ونصبها الخبر، بتأثير الحرف "ما"، جريًا على الغالب الأعمّ من أساليب العرب في التعبير من إبطال عمل الأداة "إنّ" إعرابيًّا، إذا اتّصلت بالحرف "ما" كما هو رأي جمهور النحاة الذين عدّوا "ما" في التركيب كافّة لـــ "إنّ" عن عملها، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا[1].

على أن بعض العلماء حكى عن بعض العرب إعمالهم "إنّ" بعد دخول "ما" عليها، فمثلًا يقول ابن السراج (ت316ه): ''وتدخل "ما" زائدة على "إنّ" على ضربين: فمرّة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغيّر إعرابًا، تقول: إنّما زيدًا منطلقٌ''[2]. ويقول الرماني (ت384ه) : ''ومن العرب مَنْ يزيد "ما"، ولا يعتدّ بها فيقول: إنّما زيدًا قائمٌ''[3].

وتطالعنا في النصّ الحديثي الشريف الجملة الاسمية، وهي قول النبيّ ﷺ: (الأعمالُ بالنيّاتِ)، إذ اتّفق العلماء على أنّ المراد بالحديث: "حكمُ الأعمال"، لا أعيانها وحصولها في الواقع، لأنّها حاصلة سواءٌ أكانت بنيّة، أم بغير نيّة[4]. كما اتّفقوا على أنّ ثمّة محذوفًا في هذه الجملة، فقدّره بعضهم محذوفًا مضافًا متعلّقًا بالمبتدأ (الأعمال)، من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على الرغم من

(1) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور, تحـــ: د صاحب أبو جناح 457/2، وهمع الهوامـــع 189/2.

(2) الأصول في النحو 232/1.

(3) معاني الحروف، للرماني, تحـــ: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي, ط 2, 1401ه دار الشروق: 89. ويُنظـــر: شرح اللمع لابن برهان العكبري, تحـــ د. فائز فـــارس, ط 1, 1404ه, السلســـلة التراثيـــة 75/1، وشـــرح التسهيل لابن مالك الأندلسي, تحـــ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, ط 1, ١٤١٠هـــ , هجـــر للطباعة والنشر 38/2.

(4) شرح السنة, البغوي 402/1.

اختلافهم في المضاف المحذوف في كونه ''صحّة الأعمال''[1]، أو ''قوام الأعمال''[2]، أو ''احتساب الأعمال''، أو ''اعتبار الأعمال''[3]. وعلى الرّغم كذلك من تقدير بعضهم معطوفًا على المحذوف المضاف، مثل: ''صحّة الأعمال وانعقادها''[4]، أو: ''صحّة الأعمال ووجوب أحكامها''[5]، أو: ''صحّة الأعمال واعتبارها''[6].

في حين قدّر غير واحد من الشرّاح المحذوفَ متعلّقًا بالخبر (بالنيّات)، فمنهم مَن قدّره فعلًا مضارعًا، بتقدير: ''الأعمال تحصل، أو تُوجد''[7]، ومنهم مَن قدّره مصدر هيئة، بتقدير: ''الأعمال صحّتها''[8]، وثالثٌ قدّره صفة مشبّهة، والتقدير عنده: ''الأعمال صحيحة''[9].

على أنّ العلماء إزاء حكم المتعلّق بالمحذوف انقسموا إلى فريقين، فمَن جعله كونًا عامًّا، فهو واجب الحذف، والتقدير عنده: موجودة، أو مستقرّة[10]. ومَن جعله كونًا

(1) شرح السنة, البغوي: 402/1, والتعيين في شرح الأربعين, الطوفي: 34, وصحيح البخاري بشرح الكرماني 20/1, ودليل الفالحين, ابن علّان, ط 1, 1419ه , دار الحديث القاهرة 39/1 .

(2) الميسّر في شرح مصابيح السنة, التوربشتي 36/1.

(3) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 534/6, و شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن), للطيبي, تحـ: د. عبد الحميد هنداوي, ط 1, ١٤١٧ هـ , مكتبة نزار مصطفى الباز 417/2.

(4) المفاتيح في شرح المصابيح, المظهري, تحـ: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب, ط 1, 1433ه, دار النوادر 31/1.

(5) معالم السنن –شرح سنن أبي داود–, للخطابي, خرّج آياته ورقّم كتبه واحاديثه,: الأستاذ عبد السلام عبد الشافي محمد, ط 3, 1426ه, دار الكتب العلمية 211/3.

(6)عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإِمَام أَحْمد, للسيوطي, تحـ: د. سَلمان القضَاة, 1414ه, دَار الجيل، بَيروت 162/2.

(7) عمدة القاري, العيني: 55/1

(8) المعين على تفهم الاربعين, ابن الملقن, تحـ: دغش بن شبيب العجمي, ط 1، ١٤٣٣هـ, مكتبة مكتبة أهل الأثر: 87-88.

(9) ارشاد الساري, القسطلاني 74/1, والفتح المبين بشرح الأربعين, لابن حجر الهيتمي: 124.

(10) مغني اللبيب: 422، وفتح الباري, لابن حجر العسقلاني:18/1 ، ودليل الفالحين 39/1.

خاصًّا، فهو جائز الحذف؛ لكونه معلومًا، والتقدير عنده: صحيحة، أو جائزة، أو كاملة، أو تُحسب[1]. إذ يقول القسطلاني (ت 923هـ): ''قبول الأعمال واقع بالنية. وفيه حذف المبتدأ وهو (قبول)، وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم حُذِف الخبر وهو (واقع). والأحسن تقدير مَن قدّر: الأعمال صحيحة، أو مجزئة''[2]. والنحاة مجمعون على جواز حذف الكون الخاصّ، وتقديره إذا دلّ عليه دليل[3]، إذ قال المدابغي (ت 1170هـ) في سياق كلامه عن هذه الجملة: '' حُذِف وإنْ كان كونًا خاصًّا؛ لوجود القرينة''[4]. والظاهر أنّ القرينة هنا شرعيّة، إذ المُراد بـــ "الأعمال" هنا: الأعمال الشرعيّة من الطاعات، لا مطلق المباحات[5]، بدليل قول النبيّ ﷺ في الحديث نفسه: (وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى)، وفي حديثٍ آخر: (التقوى ها هنا)، وأشار بيده إلى صدره ثلاثًا، والتقوى: هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي، وهما متوقّفان على النيّة[6].

ونشير في هذا الصدد إلى توجيه ابن رجب الحنبلي، إذ وافق جمهور الشرّاح في أنّ جملة (الأعمال بالنيات) فيها حذف, يحتاج إلى تقدير محذوف, إذ حكى الخلاف بين العلماء في تقديره[7], موافقًا رأي مَن ذهب إلى أنّ التقدير: ''الأعمال صالحةٌ أو فاسدةٌ, أو مقبولة, أو مردودة, أو مثاب عليها, أو غير مثاب بالنيات, فيكون خبرًا عن حكم شرعي, وهو أنّ صلاح الأعمال وفسادها، بحسب صلاح النيات وفسادها''[8].

(1) التعيين في شرح الأربعين، للطوفي: 34.

(2) إرشاد الساري، للقسطلاني 217/1

(3) مغني اللبيب: 428 . وينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, الدماميني(ت827ه), تحـــ: د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى, ط 1, 1403ه 111/3.

(4) حاشية المدابغي على فتح المبين لابن حجر الهيتمي, اعتنى به وخرج أحاديثـــه: محمـــد حســـن إسماعيل, دار الكتب العلمية: 122

(5) شرح متن الأربعين النووية, النووي, ط 4, 1404ه, مكتبة دار الفتح–دمشق: 9.

(6) حاشية المدابغي على فتح المبين لابن حجر الهيتمي: 122

(7) جامع العلوم والحكم: 54/1.

(8) المصدر نفسه: 55/1.

وبناءً على أنّ "إنّما" في الحديث غير عاملة, فتكون كلمة (الأعمال) مرفوعةٌ بالابتداء, ويُعبِّر عنه العلماء بأنّه: حصر المسند إليه بالمسند[1], لأنّها جملة اسمية [2]. والألف واللام فيها هي للعهد، أي: المعهود الذهني الشرعي, إذ المراد بها سائر الأعمال الشرعية, لا مطلق الاعمال[3]، خلافًا لبعضهم[4]. فـ (أل) هنا، هي للعهد الذهني، والمراد بها عند الإطلاق هي الاعمال الشرعية, لانّ النبي ﷺ بُعثَ لِبيان الشرعيات, لا اللغويات[5].

وأمّا ورود كلمة "الأعمال" في النصّ النبوي، بدلًا من "الأفعال"، فقد صرّح غير واحدٍ من الشرّاح أنّ ذلك راجعٌ إلى دفعِ الوهم الذي قد تستدعيه كلمة "الأفعال" من أنّها تشمل أفعال القلوب، فضلًا عن أعمال الجوارح، وذلك ممّا ليس في وُسع العبدِ فعله، لخروجه عن طاقته، إذ يقول الطوفي –مثلًا–: '' إن قيل: لم قال: "إنَّما الأعمال بالنيات" ولم يقل: إنَّما الأفعال؟ قلنا: قال بعض العلماء: إنَّما قال: إنَّما الأعمال لأنَّه لو قال: إنَّما الأفعال بالنيات لتناول أفعال القلوب، ومنها النيَّة، ومعرفة الله تعالى، فكان

(1) البحر المحيط في اصول الفقه, للزركشي, ط 2, 1413ه, وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت: 59/4.

(2) التعيين في شرح الأربعين, للطوفي: 34.

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 6/ 534, وشرح الاربعين النووية, لابن دقيق العيد:9, وجامع العلوم والحكم: 54/1، وفتح الباري, لابن حجر العسقلاني 16/1, وعمدة القاري 63/1.

(4) قال الخطابي: ''وقد زَعَمَ قوم أنّ الاستدلال بهذا الحديث في غير نَوع العبادات غيرُ صحيح، لأنّ الحديث إنّما جاء في اختلاف مصارف وجوه العبادات لاختلاف النيّات لها، فإذا أُخرج إلى غير نوع ما جاء فيه لم تَسْرِ دلالته إليه، فأمّا عوامّ الفقهاء فإنهم إنما ينظرون إلى اتّساع لفظِ الكلام, واحتمالِ الاسم لِما يَصلُح صَرفه إليه من المعاني ويراعونَ الأسباب التي يُخرَّج عليها الكلام، ولا يقصِرونه على نوعه حتى لا يتعدَّاه إلى غيره''. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري, للخطّابي, تحـ د. محمد بن سعيد بن عبد الرحمن, ط 1, 1409ه, مركز إحياء التراث الإسلامي 1/ 118.

(5) شرح الطيبي على المشكاة 2/ 418, والبحر المحيط في أصول الفقه, الزركشي 467/3.

يلزم أن لا يصحَّا إلَّا بالنية، لكن النيَّة فيهما محال''[1]. وبقوله قال غير واحد من شرّاح الحديث النبوي الشريف[2].

وأمّا الباء في قوله ﷺ : (بالنيات), فللعلماء فيها آراء, فمنهم من عدّها للاستعانة[3], فيكون تقدير الكلام على هذا: النّيات مستعانٌ بها على صحّة الاعمال. ورجّح غير واحد من العلماء احتمالية أن تكون (الباء) بمعنى: السببية[4], مع احتمالية دلالتها على معنى المصاحبة[5], فعلى الاول يكون المعنى: ''وجود الأعمال شرعا مستقرّ, او ثابت بسببها''[6], فعلى هذا تكون الأعمال جزءًا من العبادة[7]. وعلى معنى المصاحبة يكون التقدير: الأعمال تصاحبها النيّات. وعلى هذا المعنى الثاني عُدّت شرطًا[8] أي: صحة الأعمال مشروطة بالنيّات.

في حين ذهب بعض العلماء إلى أنّ (الباء) بمعنى المصاحبة, مع احتمالية دلالتها على السببية[9]. وذهب آخرون إلى أنّها بمعنى المصاحبة, مع احتمالية دلالتها على الاستعانة[10]. وذهب غيرهم إلى أنّها بمعنى السببية, مع صحّة' كونها ''للملامسة أو المصاحبة''[11].

---

(1) التعيين في شرح الأربعين: 43.

(2) يُنظر: المعين على تفهم الأربعين: 86, وفتح الباري, لابن حجر العسقلاني 15/1-16, وإرشاد الساري 76/1, والفتح المبين بشرح الأربعين: 123.

(3) صحيح البخاري بشرح الكرماني 20/1.

(4) قال العيني: ''وقول بعض الشارحين: الباء تحتمل السببية بعيدٌ جدًا''. عمدة القاري 55/1.

(5) يُنظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح, لابن الملقن 174/2, وإرشاد الساري, للقسطلاني 76/1, والفتح المبين بشرح الاربعين, لابن حجر الهيتمي: 123, وكوثر المعاني, للشنقيطي 36/1.

(6) دليل الفالحين39/1.

(7) المصدر نفسه والصفحة.

(8) الفتح المبين بشرح الأربعين, لابن حجر الهيتمي: 123.

(9) فتح الباري, لابن حجر العسقلاني 17/1.

(10) عمدة القاري 55/1.

(11) دليل الفالحين 39/1.

وعلى الرغم ممَّا عرضناه من آراء العلماء في معنى "الباء" في الحديث, إلّا أنّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ "الباء", لم تخرج عن معناها الأصلي الذي وضعت له وهو "الإلصاق" في هذا الموضع, على الرغم من أنّ أحدًا من شراح الحديث لم يُشر إلى هذا المعنى فيما رجعنا إليه من شروح كثيرة, ولا سيما مطوّلاتها, بيد أنّ البحث يرى أنّ معنى الإلصاق, هو الأليق بهذا الموضع إذ يخدم المعنى الذي أفادته جملة (الأعمال بالنيّات) كثيرًا, عند شرّاح الحديث أنفسهم, إذ يُفهم من جملة أقوالهم أنّهم يعدّون "النية" شرطًا في صحة الأعمال وقبولها, ولا سيما الأعمال التعبدية, فكان معنى (الإلصاق) هو أَوْلى معاني "الباء" في هذا المقام, ولا سيما أن هذا المعنى هو أصل معاني "الباء" كما قرّر علماء العربية ذلك, إذ يقول سيبويه (ت180ه): ''وباء الجرّ هي للإلزاق والاختلاط, وذلك قولك: خرجت بزيد, ودخلت به, وضربتُه بالسوط: ألزقت ضَربَك إيّاه بالسَّوط, فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله''[1]. على أنّ المبرد لم يُورد لها غير معنيي الإلصاق, والاستعانة[2], ومثله فعل ابن السرّاج[3].

وكما أسلفنا فمن الغريب أنّ أحدًا من شرّاح الحديث لم يُشر إلى معنى (الإلصاق) على الرغم من كونه أصل معاني الباء في لغة العرب, على أنّ حمل معناها على معنى (المصاحبة) الذي قال به عدد من العلماء ومنهم العيني[4] يبعُد في نظرنا أيضا, إزاء حملها على معناها الأصلي وهو (الإلصاق). وممّا يُؤيّد رأينا أنّ أصحاب كتب حروف المعاني فرّقوا بين معاني "الباء", ولا سيما معنيي (الإلصاق) و (المصاحبة) إذ فرّقوا بين أمثلة (الإلصاق), وأمثلة (المصاحبة)[5].

---

(1) الكتاب 217/4.

(2) يُنظر: المقتضب, للمبرد, تحـــ: محمد عبد الخالق عضيمة, ط 2, 1399ه, المجلس, لجنة إحياء إحياء التراث الإسلامي: 177/1.

(3) الأصول في النحو, لابن السرّاج 412/1-413.

(4) عمدة القاري 55/1.

(5) يُنظر مثلًا: الجنى الداني: 102-104, ومغني اللبيب: 110-112، ورصف المباني, للمالقي, تحـــ: أحمد محمد الخراط, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 143-144.

والأمر نفسه عند نحاة العربية، فمثلًا يقول الزمخشري (ت 538هـ): ''والباء معناها الإلصاق, كقولك: به داءٌ, أي: التصق به وخامره. و"مررت به" وارد على الاتساع, والمعنى: التصق مروري بموضع يقرُب منه ...، ومعنى المصاحبة في نحو: خرج بعشيرته, ودخل عليه بثياب السفر, واشترى الفرس بسرجه ولجامه''[1]. وبالمثل فعل ابن يعيش شارح كتاب المفصل, ثم قال: ''واللازم لمعناها: الإلصاق, وهو تعليق الشيء بالشيء''[2].

وعلى الرغم من أنّ (الإلصاق) و (المصاحبة) من معاني "الباء" في لغة العرب, بيد أنّ ثمّة فرقًا بينهما, ذلك أنّ (الإلصاق) يستلزم معنى (المصاحبة) من غير عكس[3], فالأشمل أن نوجّه معنى "الباء" في الحديث الشريف على معنى الإلصاق, لتضمّنه المعنيين كليهما.

وأمّا قول النبي ﷺ : (وإنّما لكل امرئٍ ما نوى), فقد تناولها غير واحدٍ من شرّاح الحديث إعرابًا ودلالةً. فأمّا من جهة الإعراب فقد ذهبوا إلى أنّ "ما" في "ما نوى" اسمًا موصولًا, وصلته جملة "نوى", والعائد فيها محذوف, وهو الضمير بتقدير: ما نواه[4], قال ابن الملقّن: ''أي جزاء ما نوى خيرًا وشرًا, فهو من باب حذف المضاف, نحو: (واسأل القرية), أي أهلها''[5], وشبيهٌ بهذا القول, قال غير واحدٍ من من شراح الحديث[6].

(1) المفصل في علم العربية, الزمخشري, تحـ: د. فخر صالح قـدارة, ط 1, 1425ه, دار عمـار: 290.

(2) شرح المفصل, لابن يعيش 474/4.

(3) يُنظر: الأصول في النحو 210/1, وبهامشه تعليق الدكتور عبد الحسين الفتلي محقق الكتاب.

(4) يُنظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح, ابن الملقن 187/2.

(5) المعين على تفهم الأربعين, ابن الملقّن: 88, وينظر: التعيين في شرح الأربعين, للطوفي: 34.

(6) يُنظر: اللّامع الصبيح, شمس الدين البرماوي, تحـ: لجنة مختصة من المحققين, بإشراف نـور الدين الطالب, ط 1، ١٤٣٣هـ, دار النوادر 25/1, وعمدة القاري 55/1, ودليل الفالحين 40/1, وفيض القدير 31/1, وكوثر المعاني 1/ 139.

وهذه الجملة عُدل عن أصلها بدخول العارض النحوي "إنّما"؛ ليؤدّي الغرض نفسه الذي أدّاه في الجملة الأولى: (إنّما الأعمال بالنيات) وهو الحصر، فضلًا عن أنّ الجملة الثانية تضمّنت حصرًا آخر، وهو الحصر المستفاد من تقديم الخبر على المبتدأ بتأثير "إنّما"، بوصفه تقديمًا واجبًا عند النحاة؛ لأنّ الخبر هنا محصور في المبتدأ بـــــ "إنما"، ومن ثَمّ ''فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، لكيلا يختل الحصر المطلوب، ويختلف المراد''[1].

ونرفق المخطط الآتي لنبين العدول النحوي في هذه الجملة وأصلها الافتراضي:

الجملة المعدولة: وإنّما لكلِّ امرئ ما نوى = جملة خبرية مؤكَّدة

الواو حرف عطف + أداة الحصر (العارض النحوي) + شبه جملة جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم وجوبا (العارض النحوي) + مضاف إليه + اسم موصول (في محل رفع مبتدأ) + فعل ماضٍ صلة الموصول.

الجملة في الأصل الافتراضي: النيّة ما نوى كل امرئٍ = جملة خبرية اعتيادية

مبتدأ + اسم موصول في محل خبر + فعل ماض صلته + فاعل (صريح) + مضاف إليه.

وأمّا من جهة الدلالة, فقد استنبط العلماء معانٍ جَمّة من هذه الجملة, منها دلالتها على وجوب تعيين النيّة عند القيام بالعمل[2], فضلًا عن دلالتها على ''تحقيق اشتراط النية, والإخلاص في العمل''[3]. ومن تلك الدلالات أنّها أكدت معنى الجملة الأولى (إنّما الأعمال بالنيات), علاوة على تأكيدها الجملة الثانية نفسها[4], وأنّ فيها تفصيلًا للجملة الأولى[5], إذ "فُهِمَ من الأول –إنّما الأعمال بالنيّات– أنّ الأعمال لا تكون محسوبة ومسقطة للقضاء إلّا إذا كانت مقرونة بالنيات, ومن الثاني – وإنّما لكل

---

(1) النحو الوافي 502/1.

(2) شرح السنة, للبغوي 402/1, وصحيح البخاري بشرح الكرماني 20/1.

(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم, أبو القرطبي, تحـــ: محيي الدين ديب ميستو – أحمـــد محمد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال, ط 1, ١٤١٧هـــ, دار ابن كثير 744/3.

(4) الميسّر في شرح مصابيح السنة 1/ 36.

(5) المفاتيح في شرح المصابيح 32/1, وصحيح البخاري بشرح الكرماني 20/1.

امرئ ما نوى- أنّ النيات إنّما تكون متعددة, ومقبولة إذا كانت مقرونة بالإخلاص, مبعدة عن الرياء, فالأول قصر المسند إليه في المسند, والثاني عكسه''[1], على أنّ ثمّة فوائدَ كثيرة اقتضتها جملة (وإنّما لكل امرئ ما نوى), أطال شرّاح الحديث القول فيها, إذ قال النووي: ''فائدة ذكره -أي قوله ﷺ: "وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى"- بعد (إنّما الأعمال بالنيات) بيان أنّ تعيين المنوي شرط ... , ولولا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين''[2]. كما ذكر ابن الملقن ثلاث فوائد لها, منها أنّها جملة مؤكِّدة للجملة الأولى[3]. في حين ذكر العيني خمس فوائد لها, إذ وافق النووي في اشتراطه تعيين ما ينوي العبد القيام به[4], ومنها أنّه وافق التوربشتي في أنّها مؤكِّدة للجملة الأولى, إذ إنّه ''ذكر الحكم بالأولى, وأكّده بالثانية, تنبيهًا على شرف الإخلاص, وتحذيرًا من الرياء المانع من الإخلاص''[5].

ولا يفوتنا في هذا الصدد أنْ نشير إلى أنّ العلماء نبّهوا على أنّ هذه الجملة قد تُشكِل على بعض المتلقّين فيتوهمون أنّ فيها تكرارًا لا معنى له, وليس الأمر كذلك على الإطلاق, فحاشَ رسول الله ﷺ الذي هو أفصح من نطق بالضاد, وآتاه الله ﷻ جوامع الكلم أن يجري على لسانه الشريف شيءٌ من ذلك. وقد انبرى غير واحد من العلماء لدفع هذا الوهم ودحضه من أساسه, فهذا الإمام الخطّابي(تـ 388هـ) يقول: ''وقوله: "وإنّما لكل امرئ ما نوى". تفصيلٌ لبيان ما تقدّم ذِكْره, وتأكيدٌ له, وفيه معنى خاصٌ لا يُستفاد من الفَصْل الأول, وهو إيجاب تعيين النية للعمل الذي يباشره, فلو نوى رجلٌ أنْ يُصلّي أربع ركعات عن فرضه إن كان قد فاته, وإلّا فهي تطوعٌ لم تَجزِه عن فرضه, لأنّه لم يُمحِّض النية له ولم يعيّنه بأن لا يُشرك معه غيرَه وإنّما داول في النية بين الفرض وبَدَلِه, فلم تجِد النيّة قرارًا''[6], كما يقول شمس الدين

(1) شرح الطيبي على المشكاة 418/2.

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 535/6.

(3) التوضيح لشرح الجامع الصحيح 188/2.

(4) عمدة القاري 59/1.

(5) المصدر نفسه والصفحة.

(6) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري, للخطابي 113/1.

البرماوي: ''ثم المراد في هذه الجُملة غيرُ المراد في التي قبلَها، فإمّا: باعتبار أنَّ الأُولى نبَّهت على أنَّ الأَعمال لا تَصير حاملةً لثوابٍ أو عقابٍ إلا بالنيَّة، والثانية: على أنَّ العامِل يكون له من العمَل على قَدْر نيَّته، ولهذا أُخِّرت عن الأُولى لترتُّبها عليها، وإما لأنَّ الأُولى للصِّحة، والثانية لترتيب الثَّواب؛ إذْ لا يَلزم من الصِّحة الثَّواب على رأْي الأكثَر''[1]، وقريبٌ من ذلك قال غيرهم من شراح الحديث النبوي الشريف[2].

ولم يكن صاحبنا الإمام ابن رجب الحنبلي –رحمه الله– بمنأى عن تناوله هذا الحديث, بالبحث والدراسة, بل أفرد صفحات من كتابه – قيد الدراسة – بما افاض الله تعالى عليه من العلم والفهم, إذ رأى أنّ جملة " وإنّما لكل امرئٍ ما نوى" جملة خبرية أُريدَ بها أنّ تَرتّب الثواب والعقاب على العمل عند الله ﷻ مرهونٌ بالنية لا محالةَ, ''فإن نوى خيرًا حصل له خيرٌ, وإن نوى به شرًّا حصل له شرٌّ''[3].

كما دحض شبهة التوهّم الذي قد ينشأ عند بعض المتلقّين من أنّ جملة "وإنّما لكلِّ امرئٍ ما نوى" تكرارًا للجملة التي قبلها "إنّما الأعمال بالنيات", إذ ردَّ على هذه الشبهة بأنّ جملة " وإنّما لكل امرئ ما نوى" تضمّنت معنى, لا تدل عليه جملة (إنّما الأعمال بالنيات), إذ يقول: ''وليس هذا تكريراً محضاً للجُملة الأولى، فإنَّ الجُملةَ الأولى دلَّت على أنّ صلاحَ العمل وفسادَه بحسب النِّيَّة المقتضيةِ لإيجاده، والجملة الثّانية دلَّت على أنّ ثوابَ العاملِ على عمله بحسب نيَّتِه الصالحة، وأنَّ عقابَه عليه بحسب نيَّته الفاسدة، وقد تكون نيَّتُه مباحة، فيكون العملُ مباحاً، فلا يحصل له به ثوابٌ ولا عقابٌ، فالعملُ في نفسه صلاحُه وفسادُه وإباحَتُه بحسب النيّة الحاملةِ عليه، المقتضية لوجودِهِ، وثوابُ العامل وعقابُه وسلامتُه بحسب نيته التي بها صار العملُ صالحاً، أو فاسداً، أو مباحاً''[4].

(1) اللّامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح 26/1.
(2) يُنظر مثلا: صحيح البخاري بشرح الكرماني 20/1, وكوثر المعاني 139/1.
(3) جامع العلوم والحكم: 55/1.
(4) المصدر نفسه والصفحة.

فبهذا الكلام الدقيق الواضح تندفع هذه الشبهة, ويُدحض ذلك الوهم, إذ حملوا كلام النبي ﷺ على غير محمله, وحرّفوه عن وجهته المقصودة.

ومما يُؤيّد هذا الوجيه – في رأي البحث – أنّ "الواو" في (وإنّما) في قول النبي ﷺ: (وإنّما لكل امرئ ما نوى) أفادت معناها الأصلي الذي وُضِعت من أجله, وهو معنى "العطف", فهي الواو غير العاملة التي تفيد معنى العطف الذي هو أصل معاني "الواو غير العاملة", فضلًا عن أنّها أم باب حروف العطف, كما يسميها العلماء[1], لكثرة استعمالها في باب العطف, وأنّها ''مشتركة في الإعراب والحكم''[2], وبناءً على هذا يرى البحث أنّ جملة "وإنّما لكل امرئ ما نوى" لا بُدَّ أنّها أدّت معنًى غير المعنى الذي أدّته الجملة الأولى كما قرّر ذلك العلماء الذين ذكرناهم آنفًا.

ولذلك نقول: إنّ الجملة الثانية أدّت معنًى وظيفيًّا, غير المعنى الذي أدّته الجملة الأولى بفعل حرف العطف "الواو", وهذا هو الأصل في التعبير, خلافًا لمن زعم أنّ الجملة الثانية ما هي إلّا تكرارٌ لِمعنى الجملة الأولى, بوصفهِ معنًى فرعي, لأنّ من القواعد المقرَّرة عند العلماء أنّ الشيء إذا دار بين الأصل والفرع, فحمله على الأصل أولى[3]. فضلًا عن إنّ "الواو" كما قرّر العلماء انفردت من بين سائر "أخواتها" من حروف العطف بخصائص هَيَّأتها لأن تكون أصلًا لها[4].

ومما هو بدهي إنّ " العطف" يقتضي مغايرة المعطوف عن المعطوف عليه, ولذلك كان القول الراجح المُصار إليه أنّ عطف الجملة الثانية على الأولى, إنّما كان لتغاير المعنى بينهما, والله أعلم.

---

(1) يُنظر شرح المفصل, لابن يعيش 6/5.

(2) الجنى الداني: 188, ويُنظر: رصف المباني: 410.

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, ابي البركات الأنباري: 57, وهمع الهوامع 83/5.

(4) يُنظر: أسرار العربية, لأبي البركات الأنباري, تحـ: محمد بهجـة البيطـار, د ط, د ت, مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق: 302, وينظر: أمُّ الباب في النحو العربي, أريـج بنت عثمان المرشد, رسالة ماجستير, جامعة أم القرى, كلّية اللغة العربية, سنة 1422هـ: 204.

References in English

1. ,57 :, **Insaf in Matters of Controversy-Al** ,Anbari-Barakat Al-Abi Al .Hawame' 5/83-Hama Al
2. **Ashmouni's-on Al Sabban's footnote-Al** Sabban-Irfan al-Abi al **Commentary** Rauf -edited by: Taha Abd Al , **on Alfiya Ibn Malik** 443/1 Tawfiqiyyah Library-Saad, Al
3. **Mufassal in the-Al** Zamakhshari-Al **Science** edited by: , **of Arabic** .290 : r Ammarst edition, 1425 AH, Da1 ,Qadara Dr. Fakhr Saleh
4. **-Kafiya Al-Explanation of Al** , Abdel Moneim Ahmed Haredi .Dr Ma'moun for -Dar Al , AH st edition, 14021 ,Ibn Malik , **Shafia** .370/1 Heritage
5. **The Impact of Grammarians in** ,Abdel Qader Hussein .Dr .114 : Dar Gharib, Cairo ,1998 , **chsearRhetorical Re**
6. **Mu'in on-al** Mulqqin-Ibn al **Understanding** ,88 :, **the forty**
7. **the ,**Andalusi-Al Ibn Attia **Brief Editor in the Interpretation of** .152/1 Dar Ibn Hazm , **Aziz-Kitab Al-Al**
8. **Eid Explanation of the Forty-al** Ibn Daqeeq ِ **Al Nawawia** ,vol. 1 .,8 : Istiqama Press, Cairo-AH, Al 1366
9. **Hanbali, The Collector of Sciences and Wisdom in -Al** Ibn Rajab edited , **m Comprehensive WordsExplanation of Fifty Hadiths fro** Abdou Ali Koshak, Hadith No. (1) 1/49. His graduation is seen : by Saeed -Muhammad Al , pedia of the Parties of HadithEncyclo :in .bin Bassiouni Zaghloul: 3/513
10. **ing the Truth from Fuhul to Achiev-Irshad Al** ,Shawkani-Imam Al -edited by: Abi Hafs Sami bin Al , **the Science of Fundamentals** .779-778/2 Fadila-Dar Al , AH vol. 1, 1421 , Athari-Arabi Al
11. Qaher -Abdul , **Evidence for Miracles** Mohamed Shaker Mahmoud .354 : Library Khanji -th edition, 2004 AD, Al5 , Jurjani-Al

Emphasis as a Grammatical Process in the Prophetic Traditional Hadith : 'Actions are Judged by Intentions' As an Example

Musaab Ismael Omar *

Thamir Abdul-Jabbar Nusaif *,**

Abstract

This paper concentrated on the particle "Innamaa" through the analysis of the grammatical process of emphasis in non – kernel sentences . The study deals with this particle in terms of structure and function in order to pave the way for a better understanding of the Prophetic text . The study resorts to the hadith interpreters who elaborate on this particle for it is the initiative element of this hadith actions are judged by intentions.

The particle innamaa , in addition to emphasis, implies exclusiveness . The actions performed by the subject are exclusively judged by the intentions of the predicate. . The definite particle al at the · beginning of the word al - a maal /deeds / is a generic particle and al-amaal is restricted here to acts of mind not to acts of heart. There is a difference of opinion on the function of the particle " bi " at the beginning of " bilniyyat The particle may have the function of causation, instrument or association . The research favors the meaning of adhesion which is chosen by Sibawahi . This meaning embraces the other mentioned meanings.

The study also concludes that the repitition of the Particle innamaa in the second clause Everyone will get the reward according to his intention. has many functions that are mentioned in the body of the research.

Key words: search, original, paste**.**

* **Master's Student/ Department of Arabic Language/ College of Arts/ University of Mosul.**

** **Lect / Department of Arabic Language/ College of Arts/ University of Mosul.**